ترصد الانتشار الأمني في المدن تزامناً مع إجراءات سحب الثقة

محافظون وساسة: تحركات غير مسبوقة للجيش واحتمال زجه في السياسة ضعيف

قال مسؤولون في المحافظات ونواب انهم رصدوا خلال الايام الماضية "حركة عسكرية غير مسبوقة" في وسط العراق وجنوبه، الا انهم حاولوا تبديد الشائعات التي تربط هذا باجراءات سحب الثقة، فتحدث بعضهم عن وجود "استنفار عادي" يتصل بنشاط تنظيم القاعدة، فيما تساءل اخرون عن الجيش العراقي ولمن سيكون ولاؤه لو خسر رئيس الحكومة منصبه؟

□ بغداد / اياد التميمي

عضو لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب عن التحالف الكردستاني النائب شوان محمد طه قال لـ"المدى" ان "المالكي يسعى لعسكرة المجتمع وحشد الجيش منذ تسلمه للسلطة وجعله من مواليه ولحزبه"، منتقدا ما يقوم به رئيس الحكومة من تحريك ونقل للضباط خلال هذه الايام، متوقعا ان تصدر الكثير من التحركات المشابهة في الايام المقبلة.

وعد طه الاستنفار الامني من قبل القائد العام للقوات المسلحة "امرا طبيعيا" لشعورالمالكي بان المطالبين بسحب الثقة "جادون في تنفيذ خيارهم".

وفيما ترددت انباء تفيد بان بعض مدن وسط وجنوبي العراق شهدت انتشارا ملحوظا لعناصر الاجهزة الامنية، اكد النائب عن كتلة المواطن ومحافظ الناصرية السابق عزيز صالح علوان "وجود مظاهر انتشار واسع وتحركات غير مسبوقة للجيش تجري في بعض المناطق الجنوبية والوسطى"، متسائلا عن جدوى هذه التحركات بالقول"وهل هي تحسبات لما بعد سحب الثقة، وماذا يفعل الجيش في حال استبدال المالكي ولمن سيكون ولاؤه؟".

وطالب علوان قيادات الجيش ان تكون بعيدة عن السجالات السياسية ، الان انه وصف الوضع الامني في الناصرية "بالهادىء والمستقر" مضيفا في تصريح لـ"المدى" امس ان "امر سحب الثقة يجب ان لا يؤثر في استقرار وامن المحافظات خصوصا التي تتمتع بالاجواء المستقرة وخاصة في المحافظات الجنوبية".

وعن سعي القائد العام للقوات المسلحة الى تغيير بعض القيادات الامنية في المحافظات الجنوبية في هذه المرحلة، قال علوان ان "رئيس الوزراء هو المسؤول الاول عن تلك التحركات" مستبعدا حصول توتر امني تزامنا مع عملية سحب الثقة "لانها ستكون وفق الاطر الدستورية وعلى الجميع تقبلها".

وفيما حذرت اوساط برلمانية من نقل الخلاف السياسي الى الشارع خشية عودة الاحتقان الطائفي، مشيرة الى عجز الاجهزة الامنية عن فرض استتاب الامن، استبعد المستشار لشوؤن الصحوات ابو عزام ان تشهد البلاد حالة من الفوضى الامنية عقب سحب الثقة عن رئيس الحكومة، مشيرا ان الالية التي يراد بها حجب الثقة دستورية، "ولا مبرر لعودة التوترات الامنية".

ويؤكد ابو عزام ان "حالة من الاستنفار الامني قد تكون متواجدة في بعض المناطق".

وقال في اتصال هاتفي مع "المدى" ان "مجالس الاسناد هي نتاج حكومي وليس للمالكي"، مستبعدا ان يستغل رئيس الحكومة مواليه "في بعثرة الاوضاع سواء كانت من مجالس الاسناد او من خلال التظاهرات السلمية التي ممكن ان تشهدها بعض المحافظات الجنوبية والوسطى".

ومع ما يعزز صحة الانباء عن انشار الاجهزة الامنية في بعض المدن العراقية اكد محافظ كربلاء امال الدين الهر ان المحافظة "تعيش حالة تأهب ليس بسبب الازمة السياسية ولكن حالة الاستنفار جاءت نتيجة تلقينا معلومات مؤكدة ان تنظيم القاعدة يستعد لتنفيذ بعض العمليات في المحافظات الوسطى".

وفيما تشهد محافظة اربيل اتصالات ولقاءات لوضع اللمسات الاخيرة لعملية تنفيذ سحب الثقة استبعد الهر عملية سحب الثقة ووصفها بانها "مجرد ضغوطات على حكومة المالكي لا تتعدى تنفيذ بعض المطالب والاستحقاقات التوافقية".

ويشيد الهر بما اسماه انجازات الحكومة المركزية "بتوفيرها الامن" مشيرا الى ان امن المحافظات جميعها "يتعلق بالاحداث في العاصمة ولا يوجد شي في بغداد يستدعي القلق فكربلاء امنه ومستقرة".

ولوح ائتلاف دولة القانون الذي يهيمن على جميع مجالس محافظات الجنوب والوسط بتشكيل اقاليم فيدرالية في حال سحب الثقة عن الحكومة على الرغم من قناعته بان اصحاب هذا الخيار لايستطيعون تنفيذه، ورجح محافظ ذي قار طالب الحسن عدم اكتمال الأصوات المطلوبة في البرلمان لسحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي. وقال في تصريح صحفي امس السبت "نحن متأكدون بالارقام انه لايوجد هناك نصاب كاف في البرلمان لسحب الثقة عن رئيس الوزراء"، مبينا انها "ليست مسألة علاقة اوعاطفة اوكوني من دولة القانون". وكان نواب عن التحالف الكردستاني اعلنوا ان رئيس الجمهورية جلال طالباني وافق على التقدم بطلب سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي الى البرلمان اذا تمكن المجتمعون في السليمانية والنجف من جمع تواقيع ١٦٤ نائبا لسحب الثقة عن الحكومة الحالية كما اكد زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر انه في حال جمعت القوى السياسية التي اجتمعت في النجف الاشرف واربيل ١٢٤ صوتا لسحب الثقة رئيس الوزراء نوري المالكي فإنه سيتمم العدد المتبقي اللازم لاجراءات سحب الثقة.

واضاف الحسن ان "مسألة سحب الثقة عن المالكي لاتكتمل"، مشيرا إلى انه "اما اذا تم سحب الثقة عن رئيس الوزراء فإن الازمة ستبقى وستكون لها تداعيات كثيرة وكبيرة على وضع الحكومة الحالية وستتعطل امور كثيرة في البلد لاتدخل في مصلحة الشعب العراقي".

ويدور في الاوساط السياسية حراك سياسي متصاعد لسحب الثقة عن المالكي حيث شهدت محافظة النجف الاشرف في ١٩ ايار الجاري اجتماعا لقادة الكتل السياسية في منزل زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر وزعيم القائمة العراقية اياد علاوي ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني، ونتج عن هذين الاجتماعين رسالة الى التحالف الوطني تتضمن الطلب باستبدال الماكي بشخصية اخرى من داخل التحالف الوطني لترؤس الحكومة.

خريطة محتملة لبدلاء المالكي.. قد تعيد سيناريو 2006

لم يكن صعود المالكي الى منصب رئاسة الحكومة حدثاً متوقعاً في العام 2006 ، فقائمة الاسماء التي نافست رئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري كانت قد اتسعت لتشمل اطرافاً من داخل وخارج "الائتلاف الوطني"، وتلك العملية المعقدة تعيد طرح نفسها اليوم مع وصول خطوات سحب الثقة عن المالكي مراحل متقدمة وبدء البحث عن بدلاء.

وعلى رغم ان مقربين من اجواء حوارات اربيل والسليمانية والنجف يؤكدون عدم التوصل الى بديل جاهز للمالكي في حال سحب الثقة عنه وان مايتم اليوم هو حشد اكبر عدد من الاصوات من مختلف القوى البرلمانية لتحويل الاقالة الى حدث "توافقي"، فإن هذه المصادر لاتنفي تردد اسماء عديدة في اروقة المفاوضات.

الجعفري

الجلبي

عبد المهدي

□ كتب: سامي السرحان

وتبدو اسماء مثل، ابراهيم الجعفري (زعيم التحالف الوطني) واحمد الجلبي (المؤتمر الوطني) وعادل عبد المهدي (المجلس الاعلى الاسلامي) ضمن القائمة الجاهزة التي تكرر طرحها في مراحل عديدة مرت بها العملية السياسية يضاف اليها اسم اياد علاوي (زعيم القائمة العراقية) لكن الاخير خرج من القائمة بعد الاتفاق على حصر الترشيح من داخل منظومة "التحالف الوطني" الذي يضم القوى الاسلامية الشيعية الرئيسية.

والخيارات الثلاثة تطرح على الوسط السياسي اعادة ترتيب اوراق الحكومة الحالية لشمول "ائتلاف دولة القانون" بوزارات ومناصب جديدة تعوض عن خسارته منصب رئيس الوزراء ، وهو الاحتمال الذي اشار اليه زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بالحديث عن تطمين كتلة المالكي لمستقبلها السياسي وحديث اعضاء في كتلة الصدر عن استعداد الاخير للتنازل عن وزاراته لصالح كتلة المالكي وتأكيدات مشابهة للقائمة العراقية بالاتجاه ذاته.

لكن العملية التي تبدو يسيرة للوهلة الاولى تتضمن تعقيدات عديدة، فخريطة توزيع المناصب لم تكن تشمل المكونات السياسية الرئيسية فقط بل تمتد الى داخل تلك المكونات، والتوصل الى "توليفة" وزارية تضمن ارضاء الاحزاب والتيارات الصغيرة داخل كتلة المالكي وايضاً داخل العراقية والكتل الاخرى مازالت قضية بحاجة الى بحث بحسب المصادر السياسية.

في موازاة ذلك طرحت قائمة بديلة تضمنت بدورها اسماء مثل باقر الزبيدي (المجلس الاعلى) وفالح الفياض (تيار الاصلاح) وخضير الخزاعي (الدعوة – تنظيم العراق) وعلي الاديب (حزب الدعوة)، وهذه الاسماء ماعدا الاديب تتطلب بدورها خلطة توافقات حكومية جديدة ، فيما تضع احزاب ومكونات سياسية داخل "العراقية" خطوطاً حمراء على ترشيح الاديب الذي يواجه استجواباً برلمانياً مؤجلاً.

اوساط سياسية اخرى طرحت اسم حسين الشهرستاني احد صقور كتلة "دولة القانون"، لكنه كان قد دخل الى دائرة الصراع عبر مواجهته المفتوحة مع اقليم كردستان حول عقود النفط ما يجعل امكان حصول التوافق عليه امراً معقداً.

وتشير المصادر العليمة الى ان اسماء اخرى مازالت في درج القادة السياسيين ، حيث تم طرح اسم قصي السهيل وبهاء الاعرجي (تيار الصدر) وعلي عبد الامير علاوي (مستقل) وجعفر الصدر (مستقل) وحيدر العبادي وشروان الوائلي وعلي الدباغ (دولة القانون).

وتفرض اعتبارات خريطة قوائم الاسماء المتداولة بمستوياتها المختلفة اولويات ابرزها خيار الذهاب الى البديل من داخل "ائتلاف دولة القانون" نفسه او مرشح يحظى بدعم كامل من الكتلة التي تمثل الثقل الاكبر للتحالف الوطني ومن دونها لايمكن باية حال تشكيل حكومة توافقية.

لكن قائمة الاسماء المطروحة حتى الان من داخل دولة القانون لايبدو انها ستحظى باجماع القوى وتحشيد سياسي وشعبي لتصديها للمنصب وتلك معظلة تحلها الاولوية الثانية التي تخص اختيار مرشح من خارج "دولة القانون" والاتفاق مع الكتلة نفسها على اعادة تشكيل خريطة المناصب بما يضمن ارضائها.

اما الخيار الثالث وهو مستبعد لدى فريق نادي اربيل فيتضمن اختيار شخصية من داخل التحالف الوطني او خارجه والدفع بكتلة المالكي الى المعارضة، وقد يدعم هذا الخيار الاخير فقط تغيير في الخريطة السياسية داخل التحالف الوطني نفسه عبر انضمام قوى وتيارات من دولة القانون الى تيارات الصدر اوالحكيم اوالجعفري او الجلبي واصطفافها خلف مرشح معين يعيد تنظيم توزيع المناصب داخل التحالف من دون ان يؤثر على تشكيلة الحكومة نفسها.

وبكل الاحوال فإن المعطيات التي تفرضها احتمالات سحب الثقة من المالكي قد تعيد استحضار العملية التي صاحبت عدم التجديد لولاية ابراهيم الجعفري عام ٢٠٠٦، ما قد يترك الباب مفتوحاً لبروز شخصية جديدة تنجح في جمع الحشد السياسي الشيعي خلفها في المرحلة المقبلة.

تحليل اخباري

"ائتلاف دولة القانون": السلم الأهلي مهدد بسحب الثقة!

□ بغداد / المدى

محاولات ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي بتكليف رئيس التحالف الوطني الوطني ابراهيم الجعفري، لحث التيار الصدري على التراجع عن موقفه بسحب الثقة قوبلت بتمسكه بهذا الخيار، بحسب عضو كتلة الاحرار النائب امير الكناني الذي وصف اجتماع التحالف يوم الجمعة الماضي، بانه شهد انقساما بين ائتلافيه، دولة القانون والوطني العراقي حول بلورة موقف موحد لتجاوز الازمة السياسية الراهنة.

ويرى "ائتلاف المالكي" في ابعاد الصدريين عن المطالبين بسحب الثقة عن المالكي خطوة مهمة لتعطيل عملية جمع التواقيع التي تجاوزت العدد المطلوب.

واكد عضو كتلة الحل النيابية المنضوية ضمن القائمة العراقية النائب حميد الزوبعي، ان القادة السياسيين المتواجدين حاليا في اربيل، ينتظرون رد التحالف الوطني، بوصفه الكتلة الاكبر في البرلمان بطرح مرشح بديل للمالكي.

وفيما اعلن الصدريون تمسكهم بالتحالف الوطني ودعم المرشح البديل للمالكي، وصف رئيس كتلة ائتلاف دولة القانون النيابية خالد العطية اللجوء الى خيار سحب الثقة، بانه "يهدد السلم الاهلي" في اشارة الى امكانية عودة نشاط ميليشيات واثارة اضطراب الاوضاع الامنية، واتهمت النائب حنان الفتلاوي قوى منضوية ضمن التحالف الوطني بتنفيذ مخطط اقليمي "يستهدف الاطاحة برئيس الحكومة وافشال التجربة الديمقراطية في العراق".

وعلى الرغم من حرص دولة القانون على ان تثمر جهود الوساطة عن نتائج يراها ايجابية من وجهة نظره، الا انه لجأ مؤخرا الى التلويح باستخدام التهديد، بدأ بالمشادة الكلامية بين رئيس مجلس الوزراء والقيادي في التيار الصدري مصطفى اليعقوبي في مكتب الاول عندما طلب الاخير من المالكي تنفيذ النقاط التسع التي قدمها مقتدى الصدر وحدد لها ١٥ يوما لتطبيقها، فجاء رد رئيس الحكومة بانه على استعداد لفتح ملفات قضائية بحق قياديين في التيار.

قبل تشكيل الحكومة الحالية كان الصدريون من ابرز القوى المعترضة على ولاية المالكي الثانية، وتبنى هذا الموقف الائتلاف الوطني العراقي قبل تحالفه مع نظيره دولة القانون، واعلن التيار وقتذاك ان موافقته على دعم المالكي مشروطة بتنفيذ جملة مطالب في مقدمتها اقرار قانون العفو العام، الذي مازال ينتظر التشريع، وقضايا اخرى تتعلق باصدار تشريعات تضمن تحسين المستوى المعيشي، وتلبية مطالب الشعب العراقي في توفير الخدمات، ونظرا لشعور الصدريين بان الحكومة الحالية وعلى الرغم من انهم طرف فيها، لم تستطع ان تتقدم خطوة واحدة باتجاه تحسين الاداء، ونتيجة تشخيصهم مظاهر فرض هيمنة الحزب الحاكم جاءت مشاركة زعيم التيار في اجتماع اربيل التشاوري في الثامن العشرين من نيسان الماضي كخطوة باتجاه تحقيق اجماع وطني، يلزم رئيس الحكومة بالقيام بجملة اجراءات اصلاحية، والتمسك باتفاق اربيل اربيل نظرا لما تضمن من بنود، تحقق مبدأ الشراكة في ادارة البلاد، وفي لقاء النجف في التاسع عشر من الشهر الماضي، تم الاعلان عن وضع اللمسات الاخيرة لتنفيذ اتفاق المشاركين في اجتماع اربيل، وتقديم طلب الى التحالف الوطني لطرح مرشح بديل.

مع اصرار المطالبين بسحب الثقة من نواب التحالف الكردستاني والقائمة العراقية وكتلة الاحرار على تنفيذ خيارهم باعتماد الاسس الديمقراطية لمبدأ التداول السلمي للسلطة واعلان لجنة جمع التواقيع تسلمها يوميا العديد من الطلبات بهذا الشان، يرى مراقبون ان دولة القانون سيلجأ الى الى انتهاج اساليب اخرى لاحباط محاولات خصومه، بالتوجه الى قواعده الشعبية لتنظيم تظاهرات تندد بسحب الثقة، وبعث رسائل للرأي العام بان الملف الامني سيتعرض للانهيار في حال تم تنفيذ خيار سحب الثقة عن الحكومة الحالية.

منذ اندلاع الازمة الراهنة نهاية العام الماضي، دعا الرئيس جلال طالباني الى عقد مؤتمر وطني لتسوية الخلاف بين الاطراف المشاركة في الحكومة، ولكنها اخفقت في اعداد جدول عمله وتحديد موعد انعقاده، وعلى الرغم من تشكيل لجنة تحضيرية تقوم بمهمة التحضير الا انها لم تصل الى نتائج توفر فرصة عقد لقاء يضم جميع الفرقاء السياسيين، وطيلة تلك المدة اعلن دولة القانون تمسكه بالدستور، لتنفيذ اتفاق اربيل، وورقة المطالب الكردية، لكنه تعامل مع المطالبين بسحب الثقة بحسب المراقبين لما يجري في المشهد السياسي، باساليب وممارسات تخرق المواد الدستورية، وتؤكد تشبثه بالسلطة.